المعسكر الاشتراكي واتساع رقعته ومدار تأثيره .ولذا فلقد عقدت على مدار الاعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ و١٩٥٧ سلسلة اجتماعات انتهت بتوقيع معاهدة روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧ . وبقيام السوق الاوروبية المشتركة والتي كانت تمثل في ذلك الحين ١٨٠ مليون نسمة وتعتبر أكبر مساحة تجارية واحدة في العالم في ذلك الحين . وحيث زالت جميع الرسوم الجمركية والحواجز الاخرى الموضوعة في طريق التجارة واقيمت تعرفة جمركية خارجية مشتركة بين دول السوق والعالم الخارجي . ولقد كان من الطبيعي ان تنتهي الامور الى ما انتهت اليه لان « البلاد الصناعية قد زجت في ثورة تقنية ، تجعل مستحيلا قيام أي تقدم اقتصادي واجتماعي في نطاق قومي » .

واذا كانت اتفاقية روما عام ١٩٥٧ وقبلها انشاء منظمة الفحم والصلب الاوروبية قد نظمت توزيع الموارد وبالتالي العلاقات شبه المتكافئة بين دول السوق المشتركة ، فلقد أتت اتفاقيه « ياوندة » التي وقعت في تموز عام ١٩٦٣ لتنظيم العلاقة مع المستعمرات الافريقية السابقة لدول السوق. واصبحت علاقة تلك المستعمرات مع السوق المشتركة ككل وليس مع دولها فقط ، بحيث اصبحت دول السوق المشتركة ككل تتمتع بنفس الامتيازات في المستعمرات بعد أن كانت حكرا على هذه الدولة او تلك . ولقد ترتب على الاتفاقية الجديدة دخول ١٨ دولة افريقية في النطاق الاقتصادي للسوق الاوروبية المشتركة ، وقامت اتفاقية « ياوندة » على أساس الاتحاد الجمركي او منطقة التبادل الحر . وبالتالي انتقال رؤوس الاموال بشكل حر بين دول السوق المشتركة ودول اتفاقية ياوندة .

ان حرية التبادل السلعي والمالي بين دول متخلفة وبين دول متقدمة ومصنعة بالرغم من تكافؤ الامتيازات المعطاة لكلا الفريقين فانها نتيجة لتباين درجة النمو بينهما تحول المساواة الموجوده على الورق الى مساله شكلية وعدم مساواة موضوعيا وفي النهاية عملية قتل لاي محاوله تنميه للدول المتخلفة . وهي نموذج لعقد جديد وبلباس جديد يكرس انقسام السوق الدولي بين دول مصنعة ودول مصدرة للمواد الخام .

الاتفاقية الجديدة مع اسرائيل بين اتفاقيتي روما وياونده

واذا كانت اتفاقية روما قد استهدفت تنظيم وتوزيع المكاسب بين احتكارات الدول الاوروبية وانسجاما مع النظرية التي تقول باستحالة قيام أي تقدم اقتصادي واجتماعي في نطاق قومي ، في ظل الثورة التقنية التي زجت بها الدول الصناعية ، وللتنافس مع القطبين الاقتصاديين الجبارين الآخرين في الولايات المتحدة واليابان ، فان اتفاقية ياونده قد أتت لتكرس انقسام العالم على النمط الامبريالي ، برغم كل الالفاظ الدبلوماسية واللبقة و(الحضارية) التي صيغت بها الاتفاقية المذكورة.وباعتبار ان درجة النمو الداخلي وقدرته على التنافس مع الآخرين في ظل شروط متكافئة هي التي تحدد مدى استفادة الدول المعنية من تلك الشروط المتكافئة . فما هو موقع اسرائيل والاتفاقية الجديدة وهل تضع اسرائيل في صف دول اتفاقية « ياونده » أم في صف دول اتفاقية « روما » وفي أي جهة ستكون اسرائيل، واذا ما سلمنا بأن الاتفاقيتين المذكورتين تكرسان انقسام الدول الموقعة عليها على أساس النمط الامبريالي أي الدول المصنعة والمنتجة والدول المتخلفة المصدرة للمواد الخام ؟

ان درجة النمو الداخلي التي قطعها اقتصاد الدول المعنية هي التي تحدد موقعها من الاتفاقيات المذكورة ومدى استفادتها من المجال المفتوح أمامها ، لانه كما سبق وأشرنا فان التنافس في ظل شروط متكافئة يبقى مسألة شكلية ، ان لم يقرن بتكافؤ في ظروف الانتاج وتقارب في درجة النمو ، حتى تستطيع المنافسة والقدرة على الصمود ،